



**Inclusive Peace**

setting change in motion

# مسارات نحو عملية سلام شامل في اليمن

موجز سياسات

## المقدمة والهدف

يزيد انتهاء الهدنة التي مدتها ٦ أشهر في اليمن من تعقيد مسألة إمكانية وكيفية (إعادة) بدء عملية التفاوض للوصول إلى سلام أكثر شمولاً. وفي ظل هذه الحالة من انعدام اليقين، يمثل مدى الشمول الجاد الذي يمكن أن يحققه أي اتفاق وقف إطلاق نار أو عملية سلام بعد ذلك تحدياً أساسياً، بالنظر إلى طبيعة صنع السلام في اليمن على مدار العقد الماضي وإلى ما هو معتاد من تهميش مشاركة المجتمع المدني وترميزها.

ويتمثل الهدف الأشمل لموجز السياسات هذا في تقديم أفكار وخيارات عملية لإثراء الاستراتيجيات والمشاركات التي يقوم بها مختلف أصحاب المصلحة في هذا المفترق الحاسم الذي يواجه البلاد. وتحقيقاً لذلك، تسعى مبادرة السلام الشامل إلى تيسير تبادل الآراء والتفكير في نقاط الدخول القوية لتقوية الإدماج في جهود بناء السلام وصنع السلام الجارية في البلاد.

ويستمد موجز السياسات هذا معلوماتٍ من النتائج الرئيسية لسلسلة الدراسات التي أجرتها مبادرة السلام الشامل مؤخراً، والتي ركز بعضها تحديداً على اليمن، بينما كان البعض الآخر أوسع نطاقاً:

- الانتقال من بناء السلام في المسار الثاني إلى صنع السلام في المسار الأول: التركيز على اليمن وسوريا
- رسم دور المرأة في عملية السلام باليمن: استكشاف استراتيجيات مشاركة معهد الولايات المتحدة للسلام
- خيارات عمل المرأة من أجل النهوض بالسلام في اليمن
- مسارات نحو بناء السلام في اليمن (ورقة بحثية صادرة عن مبادرة السلام الشامل مقدمة إلى مؤتمر «النزاع في اليمن: الموقف الحالي والآفاق المستقبلية»)
- حماية بناء السلام للنساء في مناطق النزاع والهشاشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- التوصل إلى هدنة شاملة تضمين النوع الاجتماعي في اتفاقات وقف إطلاق النار
- دليل عملي لحوار وطني شامل للجنسين
- بناء السلام الدائم: نموذج جديد لتجاوز الخطية لبناء السلام الليبرالي

تستند هذه الدراسات إلى مراجعة للأدبيات الثانوية والبيانات التي جُمعت من مقابلات وورش عمل مع الداعين للاجتماع والجهات المانحة والمشاركين في جهود بناء السلام وصنع السلام في المسار الثاني والمسار الأول في اليمن وفي سياقات أخرى. وقد استُكمل هذا البحث بمشاركة وتفاعلات مستمرة مع نطاق واسع من أعضاء منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية في اليمن وكذلك مع أصحاب المصلحة الدوليين.

## السياق

تُبشّر بعض التطورات التي جرت مؤخراً في اليمن بالخير. فقد قويت جهود الأمم المتحدة لإعادة بدء عملية السلام بفضل التغييرات في سياسات الولايات المتحدة تجاه اليمن التي أعلن عنها الرئيس جو بايدن عام ٢٠٢١. وقد أظهرت الجهات الفاعلة الإقليمية علامات تدل على أنها أصبحت أكثر استعداداً للتسوية، وأدى تعيين مبعوث خاص جديد للأمم المتحدة، هانز غروندييرغ، إلى إتاحة فرصة للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد بالكامل، وهو ما تحقق في اتفاق وقف إطلاق النار الذي تزامن مع رمضان في نيسان/أبريل ٢٠٢٢، والذي تجدد مرتين بعد ذلك. وقد استمر المبعوث الخاص للأمم المتحدة في محاولة المشاركة مع نطاق أوسع من الجهات الفاعلة، ولكن هذه المشاركات لا تزال ناشئة. كما انطوى هذا على إنشاء أو إحياء آليات تمكن من المزيد من التفاعل والمشاركة بين أطراف النزاع.

ولكن انتهاء وقف إطلاق النار الذي دام ٦ أشهر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، بعد انهيار اتفاق إطالة أمده في الدقائق الأخيرة، يعد أحدث تعثر في جهود إنهاء الحرب المستمرة في اليمن. وفي أعقاب تصاعد النزاع في ٢٠١٥، عانت الجهود الرسمية لتعزيز السلام من قبل الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي من أجل تحقيق نتائج ثم تعثرت بعد ذلك. وفي الحالات القليلة التي تم التوصل فيها لاتفاقيات، فإنها لم تنفذ إلا بالكاد. واتسمت العملية الرسمية الرفيعة المستوى منذ عام ٢٠١٥ بالتركيز المفرط، والمعضل، على عملية بين طرفين وتسوية بين طرفين، وبخاصة بالنظر إلى أن الطرفين المعنيين أثبتا أنهما عنيدان ولا يمكنهما الزعم بأنهما يحتكران السلطة القهرية أو السيطرة على الأراضي أو الشرعية السياسية في البلاد. وقد وجهت انتقادات للآليات التشاورية لكونها ظاهرية، فيما عانت مجموعة مبادرات بناء السلام غير الرسمية التي ظهرت أثناء النزاع من أجل التأثير على المحادثات الرفيعة المستوى.

## الشمول

يظهر تحليل لجهود صنع السلام وبناء السلام منذ انتهاء مؤتمر الحوار الوطني اليمني عام ٢٠١٤ سلسلة من العوائق الهيكلية التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني والجماعات المهمشة والنساء بصفة خاصة (أنظر أدناه)، في كلٍ من مجالي المسار الثاني والمسار الأول. تشعر جهات المجتمع المدني الفاعلة في البلاد أن الدبلوماسيين الأجانب والجهات المانحة غير مستعدين لاستخدام رأس مالهم السياسي لدى أطراف النزاع من أجل إنشاء مجال للمجتمع المدني داخل عملية التفاوض الرفيعة المستوى وحولها.<sup>١</sup> كما يخشى الكثير من الجهات الفاعلة في المجتمع أن يؤدي تحسُّن ظهورها على الساحة إلى أعمال انتقامية من أطراف النزاع.<sup>٢</sup>

تبرهن تجربة مؤتمر الحوار الوطني في اليمن على أن الإدماج الجاد للجهات الفاعلة، التي عانت من التهميش لعقود ماضية، في تشكيل مجتمع شامل (بدرجة أكبر) يمثل مشروعاً طويلاً الأمد عادة ما يواجه عقبات على المدى القصير، مما يؤكد على الحاجة للتركيز لا على العملية فحسب بل وعلى الظروف السياسية أيضاً (أي السلطة) لمشاركتها المؤثرة. كما تؤكد الدروس المستفادة من مؤتمر الحوار الوطني في اليمن على أنه حتى آلية التفاوض الشاملة الحقيقية - سواء من ناحية الاختيار أو صنع القرار - سوف تعاني من أجل تحقيق نواتج شاملة إذا لم تبذل الجهات الفاعلة المتضمنة الجهد المطلوب، و/أو إذا كانت عملية الانتقال السياسي الأعم، والتي تدخل عملية التفاوض ضمنها ولا يمكن أن تمثل أكثر من جزء واحد منها، ليست شاملة ولا تتناول العوامل السياقية الرئيسية المعاكسة. وتشمل هذه العوامل عدم التعاون الكامل والالتزام من قبل النخبة السياسية اليمني الكبرى، والمصالح السياسية للجهات الفاعلة الإقليمية فوق الوطنية وتضاؤل الدعم العام مع مرور الوقت. كذلك لم يكن التركيز على حوار وطني شامل إلى درجة كبيرة مصحوباً بالاهتمام بالطبيعة غير الناجزة والنخبوية للحكومة الحالية.

١ الفريق الدولي المعني بالأزمات، مؤيدات صنع السلام الأكثر شمولاً - والأكثر فعالية - في اليمن، تقرير الفريق المعني بالأزمات في الشرق الأوسط رقم ٢٢١، ١٨ آذار/مارس ٢٠٢١ صفحة ١٦.

٢ المرجع السابق.

## مشاركة المرأة في صنع السلام وبناء السلام

منذ انتهاء مؤتمر الحوار الوطني اليمني عام ٢٠١٤، وجهت انتقادات لمجال صنع السلام في المسار الأول نتيجة إقصاء النساء وإهمال مدخلاتهن بشأن ديناميات النزاع، وطبيعة أي تسوية سياسية للنزاع، والتجارب والحقوق والاحتياجات المحددة للنساء والفتيات.<sup>٣</sup> ونادراً ما شاركت النساء ضمن الوفود المشاركة في المفاوضات الرسمية، وكان جميع المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة الأربع المعينين لليمن حتى الآن من النساء. على مستوى المباحثات الرسمية، شكّل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة و"توافق" (إحدى شبكات المسار الثاني) مبادرة للمسار ١,٥ - الفريق الاستشاري التقني، وهي هيئة من النساء اليمنيات اللاتي تشاور معهن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن أثناء مناسبات نادرة من المفاوضات. كما أثّرت تساؤلات بشأن مدى تمثيل وشمول مثل هذه الآليات للظروف الواسع من اليمنيات (ووجهات نظرهن).

كانت النساء أكثر حضوراً في مجالات المسار الثاني إلا أنهن واجهن عوائق تؤثر على مشاركتهن وتأثيرهن. على المستوى المحلي، وجدت النساء والجهات الفاعلة من المجتمع المحلي قدراً أكبر من الحرية والفرص للعمل من أجل السلام.<sup>٤</sup> على سبيل المثال، قامت النساء بجهود الوساطة في النزاعات المحلية، ولعبن دوراً أساسياً في ضمان إتاحة المساعدات الإنسانية وفي تنظيم الحملات لإطلاق سراح المفقودين، وشكلن شبكات وأطلقن حملات لتحقيق كلاً من حقوق المرأة والسلام. ولم يتم الإقرار بهذا العمل على المستويات الأعلى، كما لم يجري توسيع نطاقه إلى مشاركة مجدية في مجال المسار الأول.

يوجد حالياً عدد كبير من العوائق التي تحول دون إدماج صانعات السلام من النساء في جهود صنع السلام وبناء السلام في اليمن، منها الصعوبات الاقتصادية؛ والتحديات الجسدية والمتعلقة بالسمعة والهجوم وبخاصة على النساء المشاركات في المجالات السياسية؛ والمقاومة الواضحة من أطراف النزاع والوسطاء الدوليين للإنصات للنساء، والاستفادة من مهارتهن وخبرتهن ومعارفهن وشبكاتهن؛ وعدم الإقرار بجهود صانعات السلام اليمنيات وفهمها؛ وعدم كفاية التمويل ونقص الموارد؛ وعدم إتاحة المعلومات؛ والقيود الصارمة على مبادرات بناء السلام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون؛ والمعايير الاجتماعية التمييزية؛ والمنافسة بين صانعات السلام والمبادرات التي تقودها النساء؛ وطبيعة عملية السلام المغلقة بوجه عام. كما يمكن أيضاً تحديد فرص معينة، تشمل ما تبقى من ثورة عام ٢٠١١ ومؤتمر الحوار الوطني بالإضافة إلى وجود منظمات وشبكات نسوية قوية عبر أجزاء مختلفة من البلاد وفي الشتات.

٣ انظر، على سبيل المثال: م. عوض و ن. شجاع الدين، «المرأة في حل النزاعات وبناء السلام في اليمن»، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٩)،

“Women in Conflict Resolution and Peacebuilding in Yemen,” UN Women (2019)

<https://yemen.un.org/en/15853-women-conflict-resolution-and-peace-building-yemen>

[أُطلِعَ عليها آخر مرة في: ١٦ أغسطس ٢٠٢١]، ص ١٧

٤ انظر، على سبيل المثال، «المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية تلعب دوراً نشطاً في مشاورات السويد» إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام (٢٠١٨)،

<https://osesgy.unmissions.org/yemeni-women%E9%80%2s-technical-advisory-group-plays-active-role-during-sweden-consultations>

[أُطلِعَ عليها آخر مرة في: ١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١]. صفحة ١٨-٢١.

## الانتقال من المسار الثاني إلى المسار الأول

في داخل النموذج المتعدد المسارات لبناء السلام، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية (والافتراضات الداعمة) للمسار الثاني في التأثير على مفاوضات المسار الأول و/أو دعمها. وقد وضع مفهوم «الانتقال» من أجل تحديد مفاهيم الطرق التي يمكن بها تنفيذ هذا.° وهناك خاصيتان هامتان للانتقال من المسار الثاني إلى المسار الأول في اليمن وهما أنه طويل الأمد في العادة وليس مجرد إجراء واحد، وأنه يمكن أن يكون رسمياً أو غير رسمي (برغم أنه عادة ما يكون الأخير).

حددت الأبحاث التي أجرتها مبادرة السلام الشامل سلسلة من العقبات والعوائق التي تواجه الانتقال من المسار الثاني إلى المسار الأول: العقبة الأولى هي طبيعة النزاع المطوّلة في اليمن، وتعطل عملية السلام. وتتبع العوائق التي تحول دون الانتقال أيضاً من هيكل المسار الثاني، وتصورات المشاركين للطبيعة السطحية لمبادرات المسار الثاني، بالإضافة إلى مشكلات التواصل. ويزداد تعثر الانتقال بسبب أنماط التمويل المتقطعة والتنسيق غير الكافي بين الداعين لاجتماعات المسار الثاني من أجل إيصال رسائل مشتركة. وهناك أمثلة على الانتقال الفعال في اليمن، ولكنها عادة ما تفتقر إلى التفاصيل وتدور الشكوك حول أثرها. وفي المجمل، يبدو أن هناك عدم وضوح ودقة بشأن المفهوم. ويعد الخطر على سلامة المشاركين في المسار الثاني، وبخاصة النساء، أحد العوائق الأساسية الأخرى التي تحول دون مشاركتهم. وتشير الأبحاث إلى ضرورة إعادة التفكير مفهوم الانتقال من المسار الثاني إلى المسار الأول في ضوء عمليات السلام والانتقال السياسي الجارية حالياً والتي يتسم معظمها بالتعطل والتعقيد، لكي تصبح أكثر صلة وفعالية.

٥ يمكن تقسيم الانتقال إلى فئتين: «الانتقال إلى أعلى» والذي تتحرك من خلاله الأفكار والنواتج من ورش عمل المسار الثاني لكي تؤثر على مفاوضات المسار الأول الرسمية الرفيعة المستوى؛ و«الانتقال إلى أسفل» والذي تؤثر من خلاله الأفكار والنواتج على الرأي العام وتؤثر على النزاع بصفة عامة. وبالتالي فإن ما ينتقل من المسار الثاني يمكن أن يتحرك «إلى أعلى» في اتجاه المسار الأول والمسار ١,٥، ولكنه يمكن أن يتحرك «عرضياً» أيضاً إلى مبادرات المسار الثاني الأخرى، و«إلى أسفل» إلى برامج المسار الثالث. ويمكن أن تحدث مثل هذه «الحركة» في اتجاهات مختلفة في آن واحد أو بالتتابع.

## الوساطة وبناء السلام على المستوى المحلي

بذلت أيضاً جهود متباينة على مستوى المجتمع المحلي، منها العديد من المبادرات التي تقودها نساء. وهناك أدلة تشير إلى أن مستوى المسار الثالث يكون في الغالب مجالاً أكثر إنتاجية لبناء السلام في اليمن، بما في ذلك ما يتعلق بالمشاركة المجدية للمرأة وإسهامها. في تعز، على سبيل المثال، لعب أفراد المجتمع المدني دوراً رئيسياً في المفاوضات المتعلقة بالإتاحة وحرية حركة الأفراد، على الرغم من أن هذا قد أصبح في وضع حرج نتيجة عدم إحراز تقدم في المفاوضات. شاركت النساء اليمنيات في مناصرة وتيسير إطلاق سراح المعتقلين وتبادلهم، بما في ذلك المعتقلين من الأطفال؛ وجهود الوساطة المتعلقة بالقضايا «المحلية»؛ وتأمين إتاحة الخدمات الأساسية لمجتمعاتهن المحلية، والتفاوض لفتح الممرات الإنسانية وإعادة فتح الطرق والمطارات؛ والدعوة من خلال وسائل الإعلام الوطنية.

قدمت المنظمات الدولية الدعم لكثيرٍ من تلك المبادرات، وتولى المجتمع المدني اليمني جمع الأموال، بما في ذلك المقيمين في الشتات. ويتولى زعماء المجتمع المدني في البلاد بشكل شبه حصري قيادة واستدامة المبادرات الأخرى. وهي جميعاً تبرهن على مدى البراعة والابتكار والتصميم في سعي المجتمع المدني اليمني لتحقيق قدر قليل من السلام في مجتمعاته المحلية.

## مقترحات لمسار نحو تسوية شاملة ومستدامة في اليمن عن طريق التفاوض

يمكن تطوير نهج بديل، أكثر تقدمية تجاه صنع السلام في اليمن تدريجياً والسعي للبناء على أسس جهود صنع السلام الحالية. واستناداً إلى النتائج المبينة أعلاه، يورد هذا القسم قائمة بالمقترحات التي تهدف لمساعدة اليمنيين وداعميهم على تطوير أفكار وخيارات محددة لإحداث تغيير جذري.

### إعادة تصوّر صنع السلام في اليمن

إن الكثير من المشكلات الظاهرة في اليمن التي تواجه جهود صنع السلام وبناء السلام لا تقتصر على اليمن دون غيره؛ فجهود صنع السلام الدولية في سوريا وقبرص وأفغانستان وليبيا والسودان والساحل وإثيوبيا، وهي مجرد أمثلة للسياقات، تعاني من أجل وضع المجتمعات على مسارات نحو السلام. ويظل المتحاربون في محادثات السلام محصورين في الصيغ الخطية التقليدية؛ بعد أن تعثرت المفاوضات؛ وأصبحت محاولات توسيع الإدماج تتسم عادة بالسطحية والشكلية. ويقبع مجتمع الوساطة وبناء السلام بأسره محصوراً في النهج التقليدية تجاه السلام والنزاع التي تحتاج إلى إعادة التفكير فيها بصورة جذرية. وبهذه الطريقة، توفر التحديات التي تواجه مد الهدنة في اليمن برهة للتفكير وفرصة لإعادة صياغة المفاهيم وإعادة تخيل نهج (أو نهج) صنع السلام بعيداً عن النموذج الخطي القائم على المسارات.

ومن بين الأسئلة المتعلقة بصنع السلام في اليمن - وفي غيرها أيضاً - ما يتجاوز مجرد ما يمكن لأحد المسارات تحقيقه على نحو أفضل من غيره أو كيف يمكن للمسارات الأخرى أن تدعم المسار الأول. وبدلاً من ذلك، يمكن النظر فيما إذا كان ينبغي لصنع السلام ألا يكون محددًا حصرياً - أو حتى في المقام الأول - بعلاقته بالعمليات الرسمية، وأن يستهدف تحديد النهج أو الأفكار أو المجالات التي يمكن من خلالها التفكير في الطبيعة المعطلة لعملية السلام وتطوير حلول خلاقة لتحريكها.

ويمكن أن ينطوي ذلك على ما يلي:

- إعادة التفكير في كل من عمليات المسار الأول ومدى أولويتها في النموذج المتعدد المسارات.
- إعادة وضع مفاهيم المسارات لضمان أن تكون بمثابة مبادرات متسقة ومتكاملة بدلاً من أن تكون منفصلة ومنقسمة.
- تقاطع المشاركين بين المسار الثاني والمسار الأول لسد الفجوة بين المسارين.
- التواصل على نحو أفضل بين الداعين للاجتماعات في المسارين، وبخاصة بشأن الطريقة التي تعرض بها الاحتياجات والأهداف.
- نشر مهارات الوساطة المحلية والوسطاء داخل عملية المسار الأول.
- جعل جهود المسار الثاني الحالية والمستقبلية أكثر توجهاً نحو الهدف وأقل اعتماداً على المسار الأول.
- ضمان أن تكون جميع مستويات عملية السلام أكثر شمولاً.
- توسعة صنع السلام وبناء السلام في اليمن من عملية ضيقة تركز على المفاوضات الرسمية بين أطراف النزاع لكي تشمل نظام إيكولوجي من العمليات الرسمية وغير الرسمية المملوكة محلياً والتي يمكن أن تشمل شرائح أوسع من المجتمع مع نطاق أوسع من



الموضوعات والتحديات.

- نهج متقاطع، يمكن أن يساعد على الإقرار بأوجه انعدام المساواة الهيكلية ومعايير النوع الاجتماعي وديناميات السلطة السائدة في مجالات صنع السلام.

## إعادة التفكير في عملية السلام اليمينية

يمكن للمقترحات التالية أن تؤدي إلى عملية سلام أكثر مرونة ومشاركة ووطنية المنشأ ومملوكة محلياً:

- إن إنشاء شبكة مشتركة بين المسارين من المشاركين، بهدف بناء العلاقات بين المشاركين في المسار الثاني وأطراف النزاع في المسار الأول وتجنب تحديات التواصل بين المسارين. ويمكن أن يؤدي هذا أيضاً إلى تيسير إمكانيات إثراء مبادرات المسار الثاني للمسار الأول أو العمليات المرتبطة به، والمشاركة فيه (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر).
- تمكين المجالات غير الرسمية والرسمية لتبادل الآراء والنقاش وحل المشكلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وإدراج النواتج ضمن العملية التي تقودها الأمم المتحدة للمساعدة في تشكيل الخيارات والاستراتيجيات والإجراءات.
- تحسين المشاركة في عملية المسار الأول من خلال ضمان المشاركة المستدامة والمجدية للوسطاء المحليين والنساء ومنظمات المجتمع المدني، بدلاً من المشاركة الرمزية والمخصصة. يمكن أن تحدث المشاركة داخل الاجتماعات التي تدعو إليها الأمم المتحدة وتعد تحت رعايتها، بما في ذلك اجتماع التنسيق العسكري، ولجنة القوات الأمنية المحلية، ولجنة الرواتب. ويمكن أن ينطوي هذا أيضاً على توسيع الاجتماعات الإقليمية التي يجريها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لكي تشمل الفئات التي تعاني من التهميش بصورة تقليدية. ويمكن أن يساعد هذا كله على تعزيز الإدماج في جهود صنع السلام وتوليد المزيد من القبول الشعبي لعملية السلام.
- العمل مع الجماعات الوطنية والمحلية القائمة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركون في جهود الوساطة، من أجل رسم خرائط لعملية الانتقال والتفكير في طرق تنفيذها بحيث تستهدف مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، تشمل أطراف النزاع والجهات الفاعلة الإقليمية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

## تعظيم مبادرات الوساطة وتسوية النزاعات المحلية

يمكن للمقترحات التالية أن تساعد في التعلم من النهج والمبادرات التي تركز على المجتمع المحلي وتعمل انطلاقاً من القاعدة إلى القمة، والتعلم منها، مثلما حدث في تعز حيث لعب أفراد المجتمع المدني دوراً رئيسياً في المفاوضات المتعلقة بالإتاحة وحركة الأشخاص. ويمكن أن يساعد هذا على ترسيخ العمل القائم بالفعل والبناء عليه، وتوليد المزيد من الزخم ونقاط الدخول للمجتمع المدني ولصنع السلام من قبل المرأة على المستوى المحلي، مما يمكن رعايته ودعمه ليؤثر على المستويين الوطني والإقليمي، ويساعد في توليد الوعي العام بهذا العمل، وبناء الزخم لإعادة إحياء عملية السلام والتغلب على الجمود، جنباً إلى جنب مع الحشد المحلي

الواسع النطاق من أجل السلام وذلك للضغط على الجهات الفاعلة في النزاع للتفاوض.

- تحديد مجموعات من الجهات الفاعلة المحلية تمثل جميع مناطق اليمن وتيسير المجالات المحلية حيث يمكن أن يشارك مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مع الجهات الفاعلة المسلحة والمدنية من أجل تعزيز الحوار وبناء الثقة مع مرور الوقت وزيادة نطاق مثل هذه الجهود على المستوى الوطني.
- إنشاء شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية من خلال إنشاء إطار للرصد والتقييم لتقييم الإنجازات المحلية ودعمها وزيادة مدى الاستراتيجيات الفعالة للوساطة الشاملة من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى الوطني. على سبيل المثال، إنشاء لجان الوساطة المحلية، والتي يمكن أن تطور مؤشرات محلية للسلام لكل محافظة بالشراكة مع المجتمع المدني اليمني وبناءة السلام من النساء.
- الاستناد إلى مبادرات وقف إطلاق النار المحلية لتوليد زخم لعملية وقف إطلاق نار على مستوى البلاد بأكملها، والتي يمكن أيضاً أن تكون بمثابة موضع فوري لجهود بناء التحالفات والدعوة التي يقوم بها المجتمع المدني والمرأة، كما سوف تمهد الطريق لمزيد من المبادرات الرسمية من المجتمع المدني والتي تقودها النساء.
- يمكن للمبادرات المحلية توفير نقاط دخول واعدة للعمل الفوري من خلال تركيز التدخلات على مستوى المجتمع المحلي وعلى الجهات الفاعلة التي يمكن للمجتمع المدني وبناءة السلام من النساء الوصول إليها أو يمكنهم السعي للوصول إليها على نحو أسهل من الجهات الفاعلة الإقليمية أو الدولية.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي دعم جهود بناءة السلام من النساء على المستوى المحلي إلى إفساح مجال للزعامات النسائية لبناء سجل من الإنجازات والملفات التعريفية واحترام عملهن بغض النظر عن النوع الاجتماعي، مما يمكن أن ينشئ قيادات نسائية قيد الإعداد.

## التوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام ومستجيب للاعتبارات الجنسانية (على المستويين المحلي والوطني)

يمكن أن يساعد إشراك المجتمع على نطاق أوسع في مفاوضات واتفاقات وقف إطلاق النار على إضفاء الشرعية على وقف إطلاق النار، ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى دعم تنفيذه. إن الإشارة إلى الخبرات والحقوق والمطالب المختلفة للنساء والرجال ضمن اتفاقات وقف إطلاق النار واستيعابها، يمكن أن تساعد في معالجة أبعاد النوع الاجتماعي للنزاع بطريقة مستجيبة. يمكن أن يؤدي إشراك النساء بشكل هادف في تطوير اتفاقات وقف إطلاق النار إلى حمايتهن والاستفادة من تجاربهن وخبرتهن. أخيراً، في حين لا تتبع عمليات السلام مساراً خطياً، فإن وقف إطلاق النار غالباً ما يسبق مفاوضات أكثر شمولاً. وبالتالي، يمكن لمفاوضات واتفاقات وقف إطلاق النار الشاملة والمستجيبة للنوع الاجتماعي أن تساعد في تمهيد الطريق لمفاوضات وتسويات سلام شاملة.

استراتيجيات مُقترحة لضمان عمليات شاملة لمفاوضات وقف إطلاق النار ونتائج شاملة ومستجيبة للنوع الاجتماعي:

- دعم المجتمع المدني - وبخاصة بناء السلام من النساء - من أجل تحديد الاستراتيجيات بشكل جماعي لإجراء جهود الدعوة الموجهة إلى أطراف النزاع، وإلى كلٍ من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.
- إنشاء و/أو دعم قنوات الاتصال بين مبادرات ومجالات السلام الرسمية والخاصة بالمجتمع المدني (المسار الثاني والمسار الثالث للمبادرات) لضمان دمج الاحتياجات والمطالب والتجارب على مستوى القاعدة في مفاوضات وقف إطلاق النار.
- تأكد من وجود خبير في النوع الاجتماعي ضمن فرق الوساطة.
- ضمان مشاركة النساء بنسبة 50% في فرق الوساطة وفي الأطراف المتفاوضة أثناء محادثات وقف إطلاق النار، على سبيل المثال من خلال استخدام نظام الحصص.
- شكّل لجنة أو هيئة للنوع الاجتماعي لرصد عملية التفاوض بشأن وقف إطلاق النار وتقديم المشورة للأطراف المتفاوضة. ويمكن دمج هذه اللجنة أو الهيئة ضمن هيئة منشأة بالفعل بموجب صك قانوني، مثل اجتماع التنسيق العسكري.
- عند الضرورة، قدم الخبرة في مجال النوع الاجتماعي لأعضاء الأطراف المتفاوضة، بما في ذلك تدريب الأطراف المتفاوضة وفرق الوساطة (رجالاً ونساءً) على جوانب النوع الاجتماعي لوقف إطلاق النار.
- احرص على تناول العنف في أي مفاوضات مستقبلية لوقف إطلاق النار، وأن يتضمن نطاق أي اتفاق لوقف إطلاق النار العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، وأن تؤخذ في الاعتبار الآثار المختلفة للعنف على النساء والرجال.
- ضمان مشاركة المجتمع المدني والمرأة في رصد أي اتفاق مستقبلي لوقت إطلاق النار - مثلاً من خلال غرف عمليات مشتركة - مع قيام آليات الرصد بجمع البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي وإصدار تقارير عامة بصفة منتظمة.

## دعم بناء السلام من النساء

- دعم بناء التحالفات بين منظمات وشبكات بناء السلام اليمينية التي تقودها نساء، وبناء السلام من النساء المنفردات. وعلى وجه التحديد، إنشاء شبكة وطنية موحدة للمرأة أو آلية للتنسيق بين الشبكات والمبادرات القائمة، تهدف إلى تجنب التنافس وتحسين التواصل، وبناء التحالفات والشراكات واستدامتها بين مختلف الجماعات النسائية في اليمن. وسوف يكون الهدف من الشبكة هو التركيز على ضمان الاتساق وإنشاء استراتيجيات للتنسيق، ووضع جدول أعمال مشترك وشامل ومستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي، يمكن استخدامه كأداة لإنشاء نقاط دخول جديدة إلى عملية السلام وضمان الدعم العام.
- ينبغي أن تراعي جهود بناء التحالفات أو التنسيق بصفة خاصة ضمان مشاركة النساء «العاديات» في صنع السلام/بناء السلام، وألا تقتصر المشاركة على النخبة الجغرافية/السياسية/الاجتماعية.
- الدعوة لإنشاء فريق عامل مع المنظمات الدولية والشركاء ذوي الصلة لتنسيق الجهود الدولية بشأن مشاركة المرأة في اليمن.
- حماية التمويل لبناء السلام من النساء اليمنيات وتطوير مدونة قواعد سلوك لحماية مشاركة المرأة في عملية السلام عبر المسارات المختلفة.
- إنشاء شبكة كثيفة من المساعدة المتبادلة والتضامن بين بناء السلام من النساء داخل حدود الدولة وعبرها.
- العمل مع الجهات الفاعلة الدينية المعتدلة لمواجهة خطاب الكراهية الديني والتشهير ببناء السلام من النساء.
- تقديم الدعم النفسي الاجتماعي لبناء السلام من النساء.

كتب موجز السياسات هذا ألكسندر برامبل.

© مبادرة السلام الشامل

**التنويه المقترح:** نقلًا عن مسارات نحو عملية سلام شامل في اليمن. جنيف: مبادرة السلام الشامل. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

هذا الإصدار وأكثر من خلال الرابط: [www.inclusivepeace.org](http://www.inclusivepeace.org)

٢٠٢٢ جميع الحقوق محفوظة